عوامل التقدم والنجاح الكوري الجنوبي

إعداد

أ.د / حسام جاد الرب

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا

كلية الآداب– جامعة أسيوط

يمكن اعتبار الرئيس بارك شانج هو الدفعة القوية أو الصدمة الكهربائية التي أرجعت نبض كوريا الجنوبية والذي أرسى معالم النموذج التنموي ووضع أسس الدولة القوية والمتينة وصاحب المقولة الشهيرة: " الاقتصاد يسبق السياسة والثقافة في الحياة".

[1] المخطط الحكومي الوطني للتنمية:

بعد استكمال الأسس والقواعد الأولية للنهضة، أطلقت الحكومة مخطط ضخم على جميع الأصعدة سمي باسم: "المخطط الحكومي الوطني للتنمية"،ويعتمد هذا المخطط على عدة ركائز أساسية هي":

- تنمية الاقتصاد الصناعي وبناء شبكة بنية تحتية على درجة عالية من الجودة والإتقان.
- تنمية موجهة للخارج تعتمد على تعزيز القدرة التنافسية لصادرات كوريا الجنوبية في الأسواق الدولية واتخاذ إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي، مع تشجيع جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها.

[2] الالتزام والإدارة الحكومية والسياسية:

اعتماد الدولة على اقتصاد السوق الحر، مع تنفيذها للاستثمارات الكبرى والخاصة بالاعتماد على المجمعات الصناعية العملاقة "التشيبولبالكورية" والتي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعاملة في مجال التصنيع، كما تتبنى هذه التشيبولاتاستراتيجية تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية والتمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسهإعطاء الأولوية للتنمية أكثر من التوزيع.

[3] دعم الدول والمنظمات الدولية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أهم الدول الداعمة لكوريا الجنوبية حيث وصلت المبالغ الممنوحة إلى الحكومة الكورية 5,5،و4,5 بليون دولار على التوالي، بينما قامت المنظمات الدولية بعملية المواكبة الاجتماعية عن طريق بناء المستشفيات والمراكز وبتنظيم دورات وبرامج التعليم مع الاهتمام بالأساليب التكنولوجية والعلمية والإدارية وإمداد الدولة بمجموعة من الخبراء الدوليين والمتخصصين في شتى المجالات.

[4] إرادة الشعب القوية للتنمية:

لم ينسى الشعب الكوري الجنوبي الإهانة التي تعرض إليها إبان الاستعمار الياباني وأثناء الحرب الكورية الشمالية وهي إلى حد الآن تمثل العقدة وفي نفس الوقت المحفز الدائم للعمل الجاد والشاق والمستمر لرد الاعتبار لهم ويلملم جراح الماضي، وتمثلت هذه الإرادة الشعبية فيحماس الآباء للتعلم ولتعليم أبناءهم مع الاهتمام بالتعليم الفني والتكنولوجي. وتأسيس حركة شعبية مجتمعية في جميع المدن تسمى "حركة الإصلاح الروحي " الاجتهاد،العصامية، التعاون هي: وتتبنى ثلاث قيم The spirit reform movementبفضل هذه العوامل الأربع الشاملة والمتكاملة فيما بينها، استطاعت كوريا الجنوبية أن تتحول من دولة تتلقى المساعدات والهبات إلى دولة مانحة سنة 1997م ومساعدة للدول الفقيرة والنامية عن طريق الوكالة والتي اعتمدت على بناء شركات شاملة Koicaالكورية للتعاون الدولي مع الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي وذلك في خمسة قطاعات ذات الأولوية: الصناعة والطاقة، التعليم، الصحة، الحكامة، الزراعة والغابات وتربية الأسماك.

ونتيجة الانضباط والمواصلة فيتفعيل هذه الأسرار تسارع معدل النمو نتيجة زيادة الصادرات والاستثمارات مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 1، 305 بليون دولار سنة 2013، ثم ارتفع ليصل إلى 842 بليون دولار عام 2017م،كما انخفض التضخم وارتفع الفائض التجاري، وتم خلق الآلاف من فرص العمل الذي أدى إلى انخفاض في معدل البطالة، كل هذه المؤشرات الإيجابية وهذا التقدم جعل كوريا الجنوبية تحتل المرتبة العاشرة في تصنيف الدول المتقدمة والمرتبة الأولى في مجال الحكومة الإلكترونية ولمدة 3 سنوات على التوالي والأولى في مجال صناعة وتسويق الأجهزة الرقمية الذكية، والمرتبة الثانية في صناعة السفن بكل أنواعها، ومن بين المراتب الثماني الأولى عالميًا في مجال صناعة النسيج الاصطناعي وإنتاج السيارات وإنتاج الصلب والبتروكيماويات.

لم يقتصر التطور والتقدم على المجال الاقتصادي فقط بل امتد إلى الجانب الاجتماعي، حيث ارتفع متوسط العمر من64,7 سنة 1977م إلى 81.1 سنة عام 2016م، وانخفض معدل وفيات الأطفال من 3.2% إلى 0.3%، كما هناك فائض في الأطباء والمستشفيات والمراكز الصحية والطبية المتخصصة.

التعليم كمدخل للتنمية في كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية إحدى الدول الرائدة في مجال التعليم، ويعود النظام التربوي في كوريا الجنوبية إلى عام 372م حيث تم إنشاء أول مدرسة نظامية، ومر هذا النظام بمراحل تطويرية تم من خلالها إعادة بناء النظام التعليمي مع التأكيد على ديموقراطية نظام التعليم الجديد وذلك في عام 1950م، وقد أدى ذلك إلى زيادة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم وزيادة في أعداد المعلمين أيضًا، وفي عام 1990م أصبحت السياسة المركزية مادة مهمة في وثيقة سياسة التعليم في كوريا الجنوبية.

وللتعليم عند الكوريين مكانة عظيمة وقوية، فعلى الرغم من أن المرحلة الثانوية غير إلزامية وغير مجانية إلا أن نسبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية ممن أنهوا المرحلة المتوسطة تتجاوز 90%، ومما يميز المرحلة الثانوية تنوع التخصصات التي تناسب حاجات وتطلعات الطلاب، كما أن هذه المرحلة تعد مرحلة إعدادية للدراسة والحياة على

حد سواء ، وهناك جهات متخصصة تقف وراء تطوير التعليم في كوريا الجنوبية، منها المعهد الكوري للمناهج والتقويم (KISE).

ويرتبط هذا المعهد مباشرة برئيس الوزراء، ويتألف من قسم أبحاث المناهج والكتب المدرسية، وقسم أبحاث التقويم التربوي، وكذلك هيئة خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية، وأيضًا مركز المعلومات التربوية.

أدركت كوريا الجنوبية أن التعليم هو اللاعب الرئيس والحاسم في تحقيق النجاح الاقتصادي وأن التعليم هو السبيل الوحيد للمنافسة الدولية. ومن أجل هذا وضعت كوريا الجنوبية كل ثقلها لبناء نظام تعليم متطور بدأ من تعليم الأطفال في الروضة والتمهيدي حتى المرحلة الثانوية.

وقد ركزت كوريا الجنوبية على تعليم الرياضيات والعلوم، هذا بالإضافة إلى تعليم اللغة الانجليزية إيمانا منها بأن اللغة الانجليزية هي لغة العلم والتقدم والرقي دون نسيان للغتها القومية. ولهذا وضعت وزارة التربية والتعليم والعلوم والتقنية نصب عينها انه لا مجال للرقي من دون النهوض بالتعليم، فتبنت الوزارة رؤية تتمحور في "بناء وطن متقدم من الدرجة الأولى". ومن اجل تحقيق ذلك قامت كوريا بعمل عدد من الإجراءات التالية:

- توسيع الاستثمارات في قطاع التعليم.
- إصلاح نظام التعليم وخاصة النظام الجامعي.
- تحسين البيئة المدرسية وخاصة المرافق المدرسية.
- تأهيل المدرسين بكفاءات عالية الجودة.
- التركيز على العلوم والرياضيات.
- إعادة بناء المناهج الدراسية وتطويرها.
- التركيز على التعليم الجامعي الفني.

والمحصلة هي أن التعليم زرع في الشعب الكوري حب الوطن مما خلق شعبًا مخلصًا وفيًا لوطنه.

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الكورية للمعلم، من خلال إعادة تسمية وزارة التربية إلى وزارة التربية والموارد البشرية، ومنح وزير التربية منصب نائب رئيس الوزراء يعكس الاهتمام الكبير بهذا القطاع الحيوي، وتعد الامتيازات التي تُعطى للمعلم خير دليل على أن الحكومة الكورية استطاعت الإلمام بكافة جوانب العملية التعليمية وتطويرها بما يتوافق ومتطلبات المجتمع بشكل عام.

وقد نجحت كوريا في فتح أبواب التعليم لكافة أبناء الشعب، وإزالة الحواجز أمام كل فرد للالتحاق بأنماط التعليم المختلفة، كما أنها تضمن له الاستمرار في إكمال تعليمه إلى أقصى حد ممكن وفقًا لقدراته واستعداداته وطموحاته.ويعد التعليم المهني أحد الموارد البشرية التي تغذي الصناعة بالقوى العاملة الفنية، حيث يلتحق بهذا النوع من التعليم 35% من الطلاب، ويلتحق بعدها الطلاب بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، ويقوم التعليم في هذه المرحلة على تعليم أكاديمي في نصفه تقريبًا وتعليم مهني في نصفه الآخر، كما أن حوالي 90% من خريجي التعليم المهني يلتحقون مباشرة بسوق العمل بعد تخرجهم، في حين يتابع الباقي دراستهم

العليا، أما بالنسبة للعمالة الماهرة فقد اهتمت كوريا الجنوبية بإنشاء عدد من مدارس التدريب المهني النموذجية التي تتطلب الدراسة بها عادة جانبًا عمليًا في الشركاتوالمنشآت الموجودة في كل إقليم أو مدينة.

ووزارة التربية وتنمية الموارد البشرية، هي المسؤولة عن التعليم، وتتحدد مهام وزيرها في اتخاذ القرارات التي تتضمن تنفيذ سياسة الحكومة الكورية في مجال التعليم، وعلى الرغم من الإدارة المركزية فهناك جهود أهلية واضحة تشارك في وضع وصياغة هذه السياسة واتخاذ القرارات بشأنها، وطبقًا للقانون الخاص بالتعليم الإقليمي الذاتي وتطبيق نظام الحكم الذاتي منذ عام 1991م، توجد اختلافات في إدارة المدارس حسب المناطق، حيث تحدد الأقاليم والمدن والمدارس مراحل التعليم والتوجيهات التفصيلية، ولكن على أساس مراحل التعليم التي تحددها الحكومة المركزية، ويمكن تقسيم نمط الإدارة التعليمية في كوريا الجنوبية إلى مستويين، الأول: المستوى القومي، ويتمثل في وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية، وهي المسئولة عن إدارة التعليم وتمويله بوضع سياساته ومتابعة تنفيذ تلك السياسات، والثاني :المستوى المحلي:

حيث تقسم كوريا الجنوبية إلى عدة أقاليم أو مدينة كبرى ويوجد بكل إقليم مجلس للتعليم Board of Education ، يرأسه مراقب التعليم، ويتكون من سبعة أعضاء منتخبين من السلطات التعليمية المحلية، ويتمثل دور هذا التنظيم السابق في إدارة التعليم على المستوى المحلي سواء في الأقاليم المختلفة أو المدن الكبرى، ويشرف أيضًا فعليًا على أنواع التعليم المختلفة.

وحتى تواكب كوريا التغيرات السريعة في متطلبات القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، سيرت الحكومة الكورية الإصلاحات في نظام التعليم ليركز على تطوير المهارات المعلوماتية للمواطنين؛ ذلك لأن المهارة في استخدام تقنية المعلومات هي التي ستحدد القوة التنافسية لكوريا على كافة الأصعدة .ولهذا خصصت الحكومة استثمارات مالية ضخمة لتعليم الحاسب والانترنت لمنهم خارج نطاق دائرة التعليم وخاصة ربات البيوت. والحقيقة أن كوريا الجنوبية كانت أول بلد في العالم يقوم بتوفير شبكة الانترنت ذات مواصفات عالية السرعة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

وتبلغ ميزانية التعليم في كوريا 29 مليار دولار سنويًا أي أكثر من 20% من ميزانية الدولة السنوية، كما أنها تخصص 2.6% من دخلها الإجمالي السنوي للبحث العلمي البالغ نحو 900 مليار دولار سنويا، وتتحمل الحكومة الكورية نسبة 35% فقط من جملة الإنفاق على التعليم، توجه معظمهاإلى التعليم الابتدائي، أما النسبة المتبقية 65% فتمول من بنود أخرى، وبالتحديد يعتمد تمويل التعليم في كوريا الجنوبية على أربعة مصادر رئيسة، هي تخصيص جزء من الناتج القومي الإجمالي للدولة، الضرائب، التمويل المحلي من خلال تحصيل الضرائب العامة، والشركات والمؤسسات الصناعية.

السلم التعليمي في كوريا الجنوبية:

يتكون نظام التعليم في جمهورية كوريا من مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ذات الست سنوات والمرحلة الإعدادية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الثانوية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الجامعية ذات الأربع سنوات التي تسبق مرحلة الدراسة العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه.

وبالإضافة إلى ذلك هناك نظام كليات ذات السنتين أو الثلاث سنوات وكليات مهنية.

فليس بمستغرب أن هذه الدهشة والاستغراب يمكن الوقوف عليها عندما نعرف أن سر نجاح كوريا الجنوبية يكمن في التعليم. فالحقيقة أنه لا يوجد سر وراء نجاح كوريا الجنوبية سواء الاستثمار في مجال التعليم ثم التعليم ثم التعليم.في البدايات، أنفقت الحكومة الكورية بسخاء على التعليم حيث ركزت الحكومة على البحث العلمي الذي ربطته بالجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة.

كان عدد الجامعات في عام 1945م متواضعًا.لم يتجاوز عددها عشرين جامعة،واليوم قفز عدد الجامعات إلى 219 جامعة.